

«State of War» After the Cessation of Hostilities (1961), p. 30 ff; Leo Gross, «Passage through the Suez Canal» *American Journal of International Law* 530, 567 and « Passage through the Strait of Tiran» and the Gulf of Aqaba, *Law and Contemporary Problems* (1968), 125, 138; Elihu Lauterpacht, «The Legal Irrelevance of the 'State of War'», *Proceedings of the American Society of International Law* (1968) 58.

Baxter, «The Definition of War», — ٥١
Revue Egyptienne de Droit International (1960) 1, 8.

Id. at 10. — ٥٢

Baxter, *The Law of...*, *op. cit.*, — ٥٢
supra at 222 and «The Legal Consequences of the Unlawful Use of Force under the Charter», *Proceedings of the American Society of International Law* (1968) 68.

Compare Hartwig, *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, June 3, p. 2 with Baxter, *The Law of...*, *op. cit.*, pp. 211/12. — ٥٤

U. N. Doc. No. S/2298/Rev. I — ٥٥
(1951). See the discussion of this matter in Halderman, «Constitutional Aspects of the Palestine Case», *Law and Contemporary Problems* (1968) 78, 85-90.

Yearbook of the International Law Commission (1956), Vol. I, p. 203 (U. N. Pub. Sales No. 1956, V. 3, Vol. 1) The arguments are summarized in Heinz Wagner, *Der arabisch-israelische Konflikt im Völkerrecht* (1971), pp. 389 ff. — ٥٦

U. N. Doc. A/Conf. 13/L. 52, — ٥٧
1958.

٥٨ — أكد ليو غروس أن المادة ١٦ «... تعين أو تخصص قاعدة تعتبر ضمنية في القانون الدولي العربي»، هي المبدأ العام لحرية البحار... وتتمثل هذه القاعدة تقريبا للقانون الدولي العربي مع أنه يمكن المساجلة بأنها تتضمن تطورا تقديميا للقانون «.

(Leo Gross, «Passage Through the Straits of Tiran and the Gulf of Aqaba», *Supra*, 143).

هنا ينبغي الاعتراض بأن المبدأ العام ليس قاعدة قانونية. وأكثر من ذلك، فالمادة ١٦ لا ينبغي أن تعتبر اثباتا على وجود قاعدة عرفية

ان هذه الحجة عرضة للنقد نفسه الموجه الى حجج ايبان .

Kappelhoff-Wulff, *op. cit.*, *Supra* — ٤٧
note 39, pp. 69-81.

Commercial Cable Co. Vs. — ٤٨
Burleson, 255 Fed. 99, (S.D.; N. Y., 1919); *Annal Digest* (1943-45), p. 412.

٤٩ — وفي مقطع اخر فأنه يدافع عن حق الاستيلاء على سفينة مع حمولتها بعد هدنة تخلي فيها طرف واحد فحسب عن حق تجديد الاعمال العدائية . وهو يقول : « ان تجديد الاعمال العدائية من قبل أحد الطرفين المتحاربين أمر لا يمكن استبعاده كليا الى حين الإبرام النهائي للسلام ». وفي هذا الصدد فإنه لا يشير الى تأكيده أنه حينما يتخلى الجانبان بصورة دائمة عن الاعمال العدائية في اتفاقية هدنة ، فإن الحاجة لمنع العدو من تجديد قوته تزول . وبدلا من ذلك ، فإنه يقول : « غير أن هنالك اعتبارا آخر يصح بالنسبة لاتفاقات الهدنة المعقودة بعد الحرب العالمية الثانية .

فهذه الاتفاقات قامت بوظيفة — كما سيبين في ما بعد — انتهاء الحرب مؤقتا ، وذلك لأنه لم يكن ممكنا توقع إبرام معاهدات سلام . (Id. pp. 319/20 n. 222) المصرية — الاسرائيلية سارية المفعول منذ سنوات وانه لا تلوح في الأفق إمكانية عقد معاهدة سلام نهائية . وعلى ذلك فإن الهدنة « ينبغي » ان تظل محل معاهدة السلام . وإن لها « في واقع الامر طابعا محددا » . فهي « تلعب دور بديل عن السلام » . (Id. pp. 327/8, 335). وهذا القول قد يصح كخلاصة للعلاقات الواقعية ، اي انها وصلت الى مرحلة جمود ، ولم يسمح للجائين بالعودة الى منازلهم ولا أعطوا تعويضات عن خسائرهم، وظلت الحدود نفس خطوط الهدنة ، ولم تلق اسرائيل الاعتراف بها من جانب الدول العربية. لكنه بوصفه بيانا حول الاوضاع القانونية يتحول الى مجرد تأكيد .

U. N. Security Council Off. Rec., — ٥٠
supra note 42 at 11/12. Also Rosenne, *op. cit.*, *supra* note 42 at 83-85; L.M. Bloomfield, *Egypt, Israel and the Gulf of Agaba* (1957), pp. 53 ff.; Nathan Feinberg, *The Legality of a*